

الإدارة العامة والتنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره 40/2002 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2002،

1 - **يحيط علماً** بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثانية⁽¹⁾؛

2 - **يؤكد من جديد** أن الإدارة العامة المتسمة بالكفاءة والمساءلة والفعالية، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، لها دور رئيسي تؤديه في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالألفية⁽²⁾، ويشدد في هذا الصدد على الحاجة إلى تعزيز عملية بناء القدرات الإدارية والتنظيمية للقطاع العام الوطني، وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

3 - **يؤكد من جديد أيضاً** أن تعزيز الإدارة العامة والدولة هو أمر يتصدر جدول الأعمال الإنمائي بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالألفية؛ وأنّ تنشيط الإدارة العامة يُعتبر أحد المكونات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويقرر في هذا الصدد استكشاف إمكانية النظر في هذا الموضوع في جزء رفيع المستوى من دورة قادمة؛

4 - **يقرر** أن تجتمع اللجنة سنوياً، بدلاً من الاجتماع مرة كل سنتين، لمدة أسبوع واحد، بالنظر إلى الحاجة إلى التكيف مع بيئة مطردة التغيّر ونظراً لكون القضايا التي تظهر بسرعة تحتاج إلى المعالجة في الوقت المناسب، مع التركيز على الحاجة إلى القيام في جميع البلدان بتحديث نظم الموارد

(194) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2003، الملحق رقم 44 (E/2003/44).

(195) قرار الجمعية العامة 2/55.

البشرية في القطاع العام، وتعزيز نظم المساءلة والشفافية، واستكشاف إمكانات واحتمالات الحكم الإلكتروني لاستنباط أدوات مبتكرة للإدارة العامة؛

5 - **يقرر أيضاً** أن تقوم اللجنة، في حدود الإطار الذي قررته الجمعية العامة في قرارها 270/57 بآء المؤرخ 23 حزيران/يونيه 2003، بالإسهام في المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؛

6 - **يوافق** على جدول الأعمال التالي للاجتماع القادم للجنة، الذي سيعقد في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 29 آذار/مارس إلى 2 نيسان/أبريل 2004:

1 - تنشيط الإدارة العامة.

2 - القدرة المؤسسية للقطاع العام على تحقيق نهضة أفريقيا.

3 - تحليل البيانات الأساسية القائمة عن القطاع العام.

4 - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة.

7 - بحث اللجنة على مواصلة عملها وفقاً لولايتها.

الجلسة العامة 49

25 تموز/يوليه 2003